مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نصف الشهري

تحليل للتطورات السياسية والأمنية في لبنان

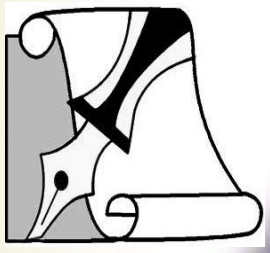

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تقدير نصف شهري للتطوّرات السياسية والأمنية في لبنان

Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

أهداف المركز الرئيسية:

١ ـ إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.
٢ ـ الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
٣ ـ بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
٤ ـ إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

ا ـ على المستوى السياسي:

لا تزال أزمة انتخاب رئيس للجمهورية هي الحدث الأبرز الذي يستقطب اهتمام وجهود سياسيّ لبنان، في ظلّ فشلهم المتمادي منذ أكثرمن عامين في إنجاز هذا الاستحقاق المهم.

وشكّلت قضية اللاجئين والنازحين السوريين في لبنان القضية الثانية في متابعات القوى السياسية، بعدما تزايدت المخاوف من احتمال بقاء هؤلاء في لبنان لسنوات طويلة، أو حتى توطينهم فيه نهائياً!

أ ـ أزمة رئاسة الجمهورية:

انتهت الجلسة الأخيرة لانتخاب رئيس الجمهورية، يوم الأربعاء في ٢٨ أيلول، من دون انتخاب رئيس، كما توقعت أغلب القوى السياسية•، رغم ارتفاع نسبة التفاؤل حول هذه المسألة بعد تبنّي سعد الحريري (غير المعلن) لترشيح العماد ميشال عون للرئاسة بديلاً عن النائب سليمان فرنجية، ومحاولته تسويق هذا الخيار (الصعب) بعد عودته من الخارج.

ويبدو أن حسم هذه القضية بات قريباً، أو خلال الأشهر الأخيرة من هذا العام، كما تؤكد قوى ومراجع سياسية وازنة، رغم أن حسابات الأطراف اللبنانية ما تزال مختلفة، بل ومتناقضة حتى، في ظلّ استعار الصراع الإقليمي، في سورية خصوصاً، حيث تراهن القوى اللبنانية الرئيسية على تغيير كبير في مسار هذا الصراع يتيح لها فرض مرشّحها المنسجم مع طروحاتها ومصالحها.

• حدّد رئيس المجلس النيابي نبيه برّي موعد الجلسة المقبلة في ٣١ تشرين الأول.

ومن يرصد مواقف هذه القوى خلال النصف الثاني من شهر أيلول يدرك حقيقة وجود حسابات خاصة لدى معظمها في إطار الأزمة الرئاسية، والتي أفشلت حلّ هذه الأزمة منذ بدايتها، بعد مغادرة الرئيس السابق ميشال سليمان قصر بعبدا في ٢٥ أيار ٢٠١٤.

وبرغم أن اتفاق الطائف (١٩٨٩) قد نزع الكثير من صلاحيات رئيس الجمهورية (الماروني) لصالح رئيس الوزراء (المسلم السنّي) ورئيس المجلس النيابي (المسلم الشيعي)، إلاّ أن الطائفة المارونية لا تزال تعتبر هذا المنصب أساسياً لحفظ موقعيتها السياسية والأمنية والاقتصادية في البلاد، مع تسارع التحوّلات الإقليمية المهدّدة لهذه الطائفة، وجوداً ووظيفة.

ويعتبر العماد ميشال عون أنه الأقوى مسيحياً، وأنه الأنسب لتبوّء منصب الرئاسة كشخص حازم ولديه رؤية قد تخرج لبنان من أزماته المتتالية فيما لو استطاع تطبيقها، خصوصاً بعد تمكّنه من نيل تأييد الرجل الثاني الأقوى مارونياً، سمير جعجع، ولومن ضمن اعتبارات معروفة للجميع!

ولا يرى عون في سليمان فرنجية منافساً جدّياً له على منصب الرئاسة، رغم ترشيح سعد الحريري له بعد تخلّيه عن ترشيح جعجع، والذي دفعه للتحالف مع عون، قبل عدّة أشهر، كردٍ انتقامي على الحريري بالدرجة الأولى.

أما تيار "المستقبل"، فهو منقسم (بشكل غير معلن) حيال تأييد وصول عون للرئاسة، بذريعة أنه حليف لحزب الله ولا يمكن التعاون معه كرئيس سيؤمّن الغطاء السياسي القوي للمقاومة، أو لأن المملكة السعودية، راعية هذا التيار الأولى، لا تريد انتخاب عون للرئاسة.

كما أن الفريق الشيعي ما يزال منقسماً (أيضاً بشكل غير معلن) بين عون وفرنجية، لأن حزب الله ملتزم مبدئياً، ومنذ البداية، بعون الذي وقف مع المقاومة في حربها المصيرية ضدّ "إسرائيل" في تموز ٢٠٠٦ [وهو لا يناور في هذا الموقف كما تشيع قوى ١٤ آذار]، بينما يحبّذ برّي فرنجية ولا يستسيغ وصول عون إلى سدّة الرئاسة، لفقدان الكيمياء الخاصة بينهما، ولأن عون قد يهدّد أُسس النظام السياسي ـ الاقتصادي ـ الأمني الذي نشأ بعد اتفاق الطائف، والذي يُعتبر برّي أحد أركانه الرئيسيين.

ويبقى للقوى السياسية الأخرى هامش محدود في التأثير، لأنها ضعيفة سياسياً أو شعبياً، أو لأن أغلبها يدور في فلك هذه القوّة السياسية الكبيرة أو تلك.

ولو أردنا التعمّق أكثر في أسباب فشل انتخاب رئيس للجمهورية حتى اليوم، لقلنا إن المسألة باتت أزمة نظام وأزمة كيان وأزمة شعب لم يستطع حتى اليوم أن ينسج شبكة مصالح (وعواطف) متينة تستطيع جمع أجزائه ومكوّناته بشكل يمنع تفكّكها أو اصطدامها في أيّ مرحلة، وتحت أيّ ظرف. والواقع أن العوامل الإقليمية والدولية باتت متحكمة باللعبة السياسية اللبنانية أكثر من أيّ وقت مضى، لأن الأطراف الداخلية ما تزال تراهن على الاستفادة من هذه العوامل لتأمين طموحاتها السياسية بالدرجة الأولى.

من هنا يمكن فهم المواقف والتحركات والمناورات السياسية التي قام بها القادة السياسيون البارزون (ونوّابهم والناطقين باسمهم) طيلة الفترة الماضية•، بأنها لكسب معركة الرئاسة لصالح كلٍ منهم، بإيصال من يريد لهذا

• مثل التهديد بتحركات شعبية أوباستقالات من الحكومة.

المنصب، أو لتقطيع الوقت بانتظار حصول تحوّلات إقليمية تتيح تحقيق ما يريد هذا الطرف أو ذاك، سواء بالنسبة للملف الرئاسي أو الملفات الداخلية المتشعبة الأخرى.

وتدخل المصطلحات أو التعابير التي استخدمتها أغلب الأطراف السياسية خلال هذه "المعركة" السياسية ضمن السياق الذي ذكرناه، وكان من أبرزها في الفترة المذكورة: السلّة الكاملة• ـ الميثاقية ـ حماية دستور الطائف ـ الشراكة المتوازنة ـ المناصفة والمثالثة؛ فيما تظلّ مفردة النظام الطائفي ـ الزبائني هي الثابت الوحيد من بين كلّ المفردات المذكورة بانتظار فرج حقيقي لهذا البلد، قد لا يأتي أبداً!

والآن، كيف تطوّرت الأمور خلال الأسبوعين الماضيين لتصل إلى النتيجة صفر فيما يخص انتخاب رئيس جديد للبنان؟

١) مواقف "تيار المستقبل"

*مقرّبون من سعد الحريري أكدوا أن نقاشاً يدور داخل تيار المستقبل حول إمكانية دعم الحريري ترشيح النائب العماد ميشال عون لرئاسة الجمهورية، فيما نفى آخرون أن يكون الحريري في وارد إحراق نفسه أمام جمهوره لصالح مرشّح حزب الله.

واعتبرت مصادر سياسية "مستقبلية" أن هذا الحديث ليس عرضاً مغرياً للحريري، لأن رئاسة الحكومة من حقّه في حال أرادها بوصفه رئيساً لأكبر كتلة سنّية في البلد (!) (صحيفة الأخبار ٢٠١٦/٩/١٦).

*منذ أن عاد سعد الحريري إلى بيروت، والكلّ يفترض أنه لم يكن ليعود لولا أنه يحمل شيئاً جديداً في السياسة، ما دام عاجزاً عن إعادة تعويم إمبراطوريته المالية بالأدوات التقليدية. كلّ ما بلغه من السعوديين يوحي بأن احتمالات التعويم المالي السياسي مقفلة بوجهه بالكامل. أما الجديد السياسي الذي يحمله الحريري إلى بيروت فلم يعد خافياً على أحد: تبنّي ترشيح ميشال عون لرئاسة الجمهورية.

وقد انقسم فريقه وبعض المقرّبين منه إلى تيارين: الأول يشجّعه على المضيّ في هذا الخيار، ما دامت السعودية تبلغه يوماً تلو الآخر أن لبنان ليس على جدول أعمالها. أي أنه يستطيع تحمّل الأكلاف السياسية، وهو خسران / خسران في في المعادلة السعودية، وعليه أن يحاول تعديل المعادلة، من خلال وصوله إلى رئاسة الحكومة، وتحوّله بالتالي إلى حاجة إقليمية للسعوديين. وعندها يمكن أن تُفتح الأبواب السعودية الموصدة.

التيار الثاني هو الداعي إلى المضيّ في خيار سليمان فرنجية. وإذا كان لا بدّ من إحداث صدمة إيجابية، فليكن عن طريق تبنّي مرشّح ثالث لرئاسة الجمهورية. لكن "الخط الأحمر" عند هؤلاء هو تبنّي ميشال عون. خيار كهذا، بالنسبة إليهم، سيؤدّي إلى خسارة سعد الحريري ما تبقى من رصيد في شارعه؛ وبالتالي يكون قد ربح رئاسة الحكومة ولكنه خسر جمهوره وأعطى الضوء الأخضر لتنامي ظواهر الورثة المتطرفين، مثل أشرف ريفي وخالد ضاهر وغيرهما.

• أي الاتفاق على ما بعد انتخاب الرئيس فيما يخصّ قانون الانتخاب والعلاقة بين السلطات الثلاث ووزارات الحكومة العتيدة والملفات الإدارية والمالية والاقتصادية الكبرى.

بخصوص اللقاء بين الحريري وفرنجية تحديداً، فقد اتفق الطرفان على تعميم أجواء إيجابية، مع تأكيد الحريري لفرنجية أنه ماضٍ حتى هذه اللحظة بخياره، لكنه سيقوم بجولة مشاورات مع معظم القوى. ووفق مقرّبين من الحريري، فإن أمامه مروحة من الخيارات المفتوحة، ومن ضمنها خيار العماد عون. لكن لا ينفي ذلك أن الأمور لم تنضج بعد. ولذلك تجاوز النقاش موعد الثامن والعشرين من أيلول (جلسة انتخاب الرئيس). (صحيفة السفير ٢٠١٦/٩/٢٧).

*قال اللواء أشرف ريفي لصحيفة "عكاظ" السعودية: نحن على وعي بالمشروع الإيراني في المنطقة، ولن يُسمح لمرشّحي حزب الله وإيران: أي سليمان فرنجية وميشال عون، بالوصول إلى سدّة الرئاسة في لبنان، مضيفاً: "سنقاتل حتى الرمق الأخير، ولن نتساهل أبداً في هذه القضية"، مشدّداً على أنه "لن يسمح بأن يحدث في بيروت ما حدث في العراق وصنعاء ودمشق، خاتماً: "سنكون مقاتلين شرسين للحفاظ على هويتنا اللبنانية والعربية"! (صحيفة اللواء ٢٠١٦/٩/٢٧).

وريفي، المنافس القوي للحريري على زعامة السنّة في لبنان، يبدو وكأنه يعبّر بهذا الموقف المتطرّف عن لسان حال فريق الحريري نفسه، ولو بأسلوب فظ!

*حسب صحيفة "السفير"، فإن سعد الحريري قد حسم في قرارة نفسه خياره انتخاب ميشال عون لرئاسة الجمهورية، وقرّر أن يتجرّع الكأس المرّة تجنّباً لما هو أمرّ منها. وقد أتى بيان "كتلة المستقبل" النيابية أمس، مُعبّراً عن هذا المنحى بتجاهله الإشارة التقليدية إلى التمسك بترشيح النائب سليمان فرنجية غداة زيارة الحريري إلى "بنشعي"، حيث التقط رئيس "تيار المردة" ذبذبات المراجعة التي باشرها رئيس "تيار المستقبل" توطئة للخيار الرئاسي الجديد.

أما المعارضة المتوقعة من داخل "المستقبل" لاستدارة الحريري المرجّحة اتجاه الرابية، فأغلب الظنّ أنها لن تمنعه من استكمال مغامرته، لأن الحريري، برغم ضعفه المستجد، لا يزال قادراً على احتوائها؛ إضافة إلى أن وجوده في رئاسة الحكومة سيمنحه القدرة على إعادة استقطاب وتعويض الخسائر المحتملة، ربطاً بالمزايا التي تمنحها السلطة في لبنان لمن يمسك بها. (صحيفة السفير ٢٠١٦/٩/٢٨).

*حسب صحيفة "اللواء"، فإن فحوى ما سمعه وزير الصحّة وائل أبو فاعور من القيادة السعودية (موفداً من وليد جنبلاط)، والذي نقله إلى كلٍ من الرئيسين نبيه برّي وتمّام سلام، أن المملكة العربية السعودية التي تقف إلى جانب لبنان، وهي على مسافة واحدة من جميع طوائفه وتياراته السياسية، لن تتدخل في الشؤون الداخلية اللبنانية!

ولمست شخصية لبنانية أن الموقف السعودي ثابت لهذه الجهة، لكنه يتّسم بالبرودة، الأمر الذي فُسّر بأنه دلالة على أن المملكة لا تغطّي أيّ خيار؛ وبالتالي هي غير معنيّة بما يترتب عليه من نتائج، في إشارة إلى احتمال تبنّي ترشيح النائب عون. (صحيفة اللواء ٢٠١٦/٩/٢٨).

ويبقى "المزاج السعودي" ملتبساً وحمّالاً لتفسيرات عدّة، في ظلّ بقاء لبنان خارج لائحة الأولويات الملكية، حتى إشعار آخر.. هذا الإهمال السعودي للملف اللبناني قد يُصوّر للحريري أن بإمكانه فتح "باب الاجتهاد"،

وصولاً إلى الاستنتاج بأن الرياض تترك له حريّة اتخاذ الموقف المناسب من عون وتحمّل مسؤولياته. (صحيفة السفير ٢٠١٦/٩/٢٨).

* توقفت مصادر سياسية واسعة الاطلاع عند الأجواء المحيطة بتحرّك الرئيس سعد الحريري ورغبة الأطراف على اختلافها، لا سيّما حزب الله والتيار الوطني الحر، بتحميله مآل الأمور الرئاسية واتهامه "بالعناد".

وأعادت هذه المصادر إلى الذاكرة كيف أن مبادرات الحريري أسقطها حلف حزب الله ـ عون تباعاً، من دون أيّ تفسير أو تعليل أو حتى حرج (ترشيح الحريري لفرنجية وسحب ترشيحه لجعجع).

وبناءً على هذه السابقة وغيرها من السوابق السياسية، لم تخف هذه المصادر خوفاً جدّياً من أن يكون مصير انعطافة الرئيس الحريري نحو تأييد انتخاب النائب عون شبيهاً بمصائر المبادرات الماضية، وأن تؤدّي إلى اضطراب داخل جمهوره وجسمه السياسي وبيئته، من دون التوصل إلى الخاتمة السعيدة لانتخاب رئيس.

وفي هذا الإطار، تساءل نائب في قوى ١٤ آذار: "هل ثمّة إمكانية للتوصل إلى تسوية رئاسية في لبنان على أساس تسوية أو تمهّد للتسوية، في ظلّ الاشتعال العسكري في المنطقة، والعلاقات بين الدول الإقليمية الفاعلة البالغة التعقيد والمستعصية على المعالجة، قبل حسم الوضع في كلٍ من سورية والعراق واليمن والبحرين، حيث يتوزع نفوذ كلٍ من المملكة العربية السعودية وإيران. وأضاف هذا النائب: "هل أفرجت إيران عن الورقة اللبنانية وسمحت لحزب الله بتسهيل انتخاب الرئيس؟ أم أن حزب الله ومحوره يناوران في الوقت المستقطع، حيث أن لا قرار إقليمياً ولا دولياً على هذا الصعيد، وإن كان الاستقرار السياسي والأمني يُعتبر بمثابة الخطّ الأحمر لحسابات ذات صلة بالحرب السورية؟ (صحيفة اللواء ٢٠١٦/٩/٢٨).

*لفت الرئيس سعد الحريري نوّاب كتلته إلى المأزق الذي تواجهه البلاد، وهو استمرار الشغور في رئاسة الجمهورية، ممّا يرتّب على ذلك من أحوال وظروف بالغة الخطورة على مختلف المستويات الوطنية والأمنية والاقتصادية والمعيشية؛ فضلاً عن شلّ عمل المؤسسات الدستورية.

وأعاد الحريري تذكير النوّاب بالفرضيات الثلاث التي سبق أن عرضها في آخر اجتماع للكتلة برئاسته في ٨ حزيران الماضي، وهي:

ـ البقاء على الوضع الحالي، بما في ذلك الاستمرار في ترشيح النائب فرنجية.

ـ أو قلب الطاولة والخروج من الحكومة ومن الحوار الثنائي مع "حزب الله".

ـ أو البحث عن مخارج جديدة، بما يشمل تأييد ترشيح عون، مشيراً إلى أنه شخصياً لا يحبّذ تصوراً مسبقاً أو خياراً، باستثناء خيار إنقاذ البلد والبحث عن مخرج للمأزق الرئاسي.

وانتهى النقاش (داخل الكتلة) إلى شبه إجماع على رفض خيار عون، والذي كان بحسب أحد النوّاب خياراً من بين ألف خيار! (صحيفة اللواء ٢٠١٦/٩/٢٨).

٢)مواقف "التيار الوطني الحر"

*أعلنت مصادر نيابية في "التيار الوطني الحر" أن "كلّ أشكال التحرّك في المحطّتين الفاصلتين اللتين حدّدهما التيار الوطني في ٢٨ أيلول و ١٣ تشرين الأول واردة، وغير مقيّدة بسقف أو موقع جغرافي أو مدّة زمنية، ويمكن أن تطال المناطق اللبنانية كافة وفق نهج تدريجي".

وأوضحت المصادر أنه "بمعزل عن النتائج التي سنحقّقها، لكن الأهم هو الموقف"، موضحة أن "المعطيات الإقليمية تختلف عن التي كانت سائدة إبّان حكومة الرئيس فؤاد السنيورة، الذي لم يرفّ له جفن إزاء مليون ونصف مليون لبناني في الشارع، رغم مخالفته الدستور والميثاق، مشدّدة على أن "رئاسة الجمهورية ليست مسألة مقايضة بوظيفة، بل أزمة حقوق وتوازن في العلاقات بين اللبنانيين وشراكة وطنية فعلية في الحكم ومسألة سلوك. فقبل التمديد لقائد الجيش العام الماضي كانت الذريعة أن عون يريد تعيين صهره العميد شامل روكز قائداً للجيش. أما اليوم فما هي الذريعة للتمديد (للجنرال جان قهوجي) الذي لا تزال نرفضه وأصبح فاضحاً". (صحيفة البناء ٢٠١٦/٩/١٧).

*أكدت مصادر "التيار الوطني الحر" أن هناك بحثاً في داخل "المستقبل" حول خيار انتخاب "عون"، مشيرة إلى أن أجواء التفاؤل بانتخابه مصدرها أروقة "المستقبل"، فيما تواصل "الرابية" التحضيرات للتحرّك الشعبي وفق الجدول الزمني المحدّد.

وتلفت المصادر إلى أنه بعد جلسة ٢٨ أيلول سيغدو من الصعب جداً تحقيق أيّ اختراق في الشأن الرئاسي، لأن الأولوية ستصبح لقانون الانتخاب مع بداية العقد العادي لمجلس النوّاب في منتصف تشرين الأول. وإذا لم يتم وضع قانون جديد، يكون لبنان أمام المجهول.

كما استبعدت المصادر أن يكون الحظر السعودي على انتخاب عون لا يزال ساري المفعول، مستشهدة بالمواقف السعودية التي تنفي وجود "فيتو" على أيّ مرشّح!

ورأت المصادر أنه بعدما قادت المصادفة إلى إعلان نائب الأمين العام لحزب الله الشيخ نعيم قاسم ونائب رئيس حزب "القوات اللبنانية" جورج عدوان عن التمسك بدعم ترشيح عون، فإنه بات من الواضح أن المشكلة هي عند "تيار المستقبل"، وأن سعد الحريري معنيٌ بمعالجة هذه العقبات والصعوبات التي تواجه فريقه. (صحيفة السفير ٢٠١٦/٩/١٩).

*أكدت مصادر "التيار الوطني الحر" أن خطّة التحرّك (للضغط لانتخاب ميشال عون رئيساً للجمهورية) قد أُنجزت من كلّ جوانبها، مشيرة إلى أن المباشرة في تنفيذها تنتظر إشارة عون الذي سيتخذ قراره تبعاً لما ستنتهي إليه جلسة الانتخاب (في ٢٨ أيلول) التي تشكّل الحدّ الفاصل بين مرحلتين..

وبما أنه بات من شبه المؤكد أن سعد الحريري لن يمنح أصوات كتلته إلى الجنرال، فإن عون سيكون أمام خيارين:

إما أن يعطي الضوء الأخضر لانطلاق التحرّك الميداني لقواعده من بعد ظهر الأربعاء (تاريخ جلسة الانتخاب) أو صباح الخميس، على أن تبلغ كرة الثلج المتدحرجة حدّها الأقصى في ١٣ تشرين الأول المقبل؛ وإمّا أن يمدّد الفرصة المعطاة للحريري إلى ما بعد ٢٨ أيلول لـ"مرّة واحدة" إذا كانت لدى "الرابية" مؤشّرات

إيجابية تشجع على هذا التمديد "الحميد"؛ علماً أنه كان لافتاً أن هناك في "التيار الوطني الحر" من قارب عودة الحريري على أساس أنها "عودة للاعتدال"! (صحيفة السفير ٢٠١٦/٩/٢٦).

*بعد فشل جلسة ٢٨ أيلول في انتخاب رئيس للجمهورية، كما كان يأمل "التيار الوطني الحر"، أكد النائب زياد أسود أن "المشاورات لحلّ الأزمة الرئاسية تسير في الاتجاه الصحيح، لكنها تحتاج إلى مزيد من الوقت ليس بالبعيد لبلورة الأمور ووصول العماد ميشال عون إلى رئاسة الجمهورية، واصفاً الأجواء بالإيجابية. فالتحوّل في المواقف قد حصل، ومعتبراً أن "التسوية يجب أن تكون موضوعية وتُراعى فيها هيبة الدولة ومصلحة المواطنين".

وأثنى النائب أسود على "كلّ موقف داعم لوصول العماد عون إلى الرئاسة، مؤكداً أن "العماد عون إن انتخِب رئيساً لا يأتي ليلغي أحداً، بل سيكون رئيساً لكلّ اللبنانيين تحت سقف القانون". (الوكالة الوطنية للإعلام - موقع المنار ٢٠١٦/٩/٣٠).

٣)مواقف الرئيس نبيه برّي:

*تناولت صحيفة "السفير" مواقف الرئيس نبيه برّي من احتمال انتخاب ميشال عون رئيساً للجمهورية في ٢٨ أيلول/سبتمبر، والتأثير السعودي في هذا الإطار.

واعتبرت الصحيفة أن الحريري سيخسر كثيراً في بيئته وكتلته النيابية ومن الدعم السعودي له في حال اختار ترشيح عون للرئاسة؛ وهذا الأمر لن يحصل.

أما برّي، فيقول إنه "في حال قرّر الحريري دعم عون، يصبح "الجنرال" رئيساً يوم غد بمعزلٍ عن موقفي. فكيف أكون أنا من أعرقل وصوله إلى قصر بعبدا"؟

إلاّ أن برّي لا يخفي في الوقت ذاته خياره المبدئي بتأييد سليمان فرنجية، لكن من ضمن سلّة (متكاملة) تفاهم وطني على مرحلة ما بعد الرئاسة. فالأولوية يجب أن تكون للمشروع السياسي وليس للشخص!

ويؤكد برّي أن السعودية هي صاحبة القرار الفصل في انتخاب الرئيس وليس الحريري، وهي لم تغيّر بعد موقفها السلبي من انتخاب عون.

واعتبر برّي أن تعطيل الحوار والحكومة والمجلس النيابي تحت شعار الميثاقية إنما يهدف إلى الدفع في اتجاه إنتاج المعادلة الآتية: "انهيار الدولة أو انتخاب عون"، مؤكداً أنه يرفض الخضوع إلى هذا النوع من الضغوط. (صحيفة السفير ٢٠١٦/٩/١٩).

*كرّر الرئيس نبيه برّي أن مرشّحه المفضّل هو التفاهم الوطني على سلّة متكاملة تشمل رئاسة الجمهورية والحكومة وقانون الانتخاب، وفق جدول أعمال الحوار الوطني، وبعدها يهون انتخاب الرئيس، مشيراً إلى أنه ما لم نتوصل إلى توافق على هذه السلّة، خصوصاً فيما يتعلق بقانون الانتخاب، فإن أيّ رئيس، إن انتخبناه، نكون قد صلبناه. (صحيفة السفير ٢٠١٦/٩/٢٦).

*التسوية الرئاسية لإيصال رئيس تكتل التغيير والإصلاح النائب ميشال عون دونها عقبة أساسية وضعها رئيس مجلس النواب نبيه برّي. فلا تكاد الطريق تُفتح أمام عون إلى بعبدا حتى يزرعها برّي بالألغام، معوّلاً على تضييع الوقت إلى حين فقدان التسوية بريقها والعودة إلى نقطة الصفر.

وأرانب برّي لا تُعدّ ولا تُحصى، خصوصاً عندما يتعلق الأمر برئاسة الجمهورية وبشخص النائب ميشال عون على وجه التحديد. ففي السابق، كان الموعد بين جلسة انتخاب رئيس وأخرى لا يتعدّى ثلاثة أسابيع، قبل أن يعيّن برّي الجلسة المقبلة في ٣١ تشرين الأول، أي بعد ٣٣ يوماً؛ وهو ما فُسّر كاستفزاز واضح للعونيين، غلّفه برّي على طريقته، عبر تسريب إمكان عقد جلسة مبكرة في حال حصول خرقٍ ما في الشأن الرئاسي!

وتأجيل برّي يرمي إلى هدف من اثنين: إما إبطاء مفاعيل التسوية وعرقلتها قدر الإمكان، أو الحصول على سلّة مكتسبات ثمينة، تبدأ بالحفاظ على نظام الشراكة القائم في الحكم وانتزاع ضمانات عونية تتعلق بملفات ووزارات الدولة الرئيسية مقابل رفع الفيتو عن عون. (صحيفة الأخبار ٢٠١٦/٦/٢٩).

*نقِل عن الرئيس نبيه برّي وعن عدد من نوّاب كتلة "التحرير والتنمية" التي يترأسها أن "عين التينة" ترفع لا كبيرة في وجه وصول عون إلى الرئاسة الأولى، ولا حاجة بالتالي لا للكلام على السلّة أو استئناف الحوار، أو التمديد للمجلس وشرعيته وقانونيته. (صحيفة اللواء ٢٠١٦/٩/٣٠).

*حين سحقت دبّابات (اتفاق) الطائف العماد ميشال عون أرسِي نظام سياسي ـ مصرفي ـ أمني ـ إداري، يتشارك ثلاثة أفرقاء في إدارته تحت المظلّة السورية، وهم: الرئيس نبيه برّي، النائب وليد جنبلاط، والرئيس رفيق الحريري، ممثّلاً بنفسه، والرئيس فؤاد السنيورة.

وقد أحاط هؤلاء أنفسهم بشبكة واسعة من رجال الأعمال والضبّاط والقضاة والإعلاميين والأحزاب اليمينية واليسارية والقومية والعروبية ورجال الدين والسياسيين التقليديين. وفي كلّ مفصل، كان الرئيس برّي أبرز من يحمي هذا النظام.

وهذا النظام الذي ينجح الرئيس برّي في حياته دائماً هو هيكل إداري ـ عسكري ـ قضائي ـ أمني ـ إعلامي ـ اقتصادي ـ تشريعي ـ تنفيذي ـ إنمائي، لا يمكن تحريك واحد من حجارته من دون موافقة مفاتيحه الثلاثة، سواء كانوا داخل الحكومة أو خارجها، كما تبيّن إبّان عهد حكومة نجيب ميقاتي..

وبالتالي، فإن انتخاب النائب سليمان فرنجية يحرّك الركود السياسي قليلاً، لكنه لا يهدّد النظام. فهو من "عظام رقبته". أما انتخاب العماد ميشال عون رئيساً، فيمثّل تهديداً غير مسبوق له. وما يقوله النائب إبراهيم كنعان مثلاً واضح في اعتباره انتخاب عون ليس إلاّ الخطوة الأولى ـ لا الأخيرة ـ في مسيرة إعادة التوازن إلى السلطة، وهو يرى إعادة التوازن هي أقلّ المطلوب، فيما "الطموح هو تحقيق ما ينتظره الرأي العام منّا من تغيير وإصلاح". (صحيفة الأخبار ٢٠١٦/٩/٣٠).

*صدر عن المكتب الإعلامي لرئيس مجلس النواب نبيه برّي ما يلي: طالعتنا الصحافة ووسائل الإعلام اليوم بحملة، أغلبها بنيّة حسنة، تُظهر الأمور وكأنها خلاف شخصي بين دولة الرئيس برّي ومرشّح معيّن. والحقيقة أن الطروحات التي قدّمها ويضعها بتصرّف الجميع تعكس "تمسكه بجدول أعمال الحوار الوطني، وهي لا تستهدف أياً من المرشّحين بعينه، ولكنها بنظرنا الممرّ الإلزامي لاستقرار الوضع السياسي والحفاظ على المؤسسات الدستورية وللحلّ المتكامل، بدءاً بانتخاب رئيس الجمهورية. لذلك اقتضى التوضيح".
(الوكالة الوطنية للإعلام ـ موقع المنار الإلكتروني ٢٠١٦/٩/٣٠).

٤)مواقف حزب الله:

* تحدثت صحيفة "الأخبار" تحدثت عن مسار تصعيدي من حزب الله ضدّ "تيار المستقبل"، لحثّه على حسم خياره وتأييد ترشيح العماد ميشال عون للرئاسة الأولى، باعتباره المخرج الأخير الوحيد للمأزق الرئاسي.

وهذا المسار الذي أطلقه الشيخ قاسم والنائب محمد رعد والنائب نوّاف الموسوي ونائب رئيس المجلس التنفيذي الشيخ نبيل قاووق، وازاه طمأنة من الموسوي للحريري "بأن من يتخذ هذه الخطوة الجريئة (انتخاب عون) لن يُترك وحيداً في مواجهة خصومه الداخليين أو غيرهم، لأنها ستقابل بأحسن منها إن لم يكن بمثلها؛ بينما اتهم رعد فريق لبناني "بأنه يراهن على التحايل في دعمه لداعش وجبهة النصرة من أجل أن يعزّز موقعه السلطوي في هذا البلد. ولكن لو أننا نرى أن هناك خطراً من قِبل هؤلاء لقلب الطاولة، لكنّا تصرّفنا بغير ما نتصرّف به الآن". (صحيفة الأخبار ٢٠١٦/٩/١٧).

* رأى الأمين العام لحزب الله، السيد حسن نصرالله، أن التسوية (الرئاسية) تحتاج إلى تخفيف العناد من قِبل "تيار المستقبل". وأشار خلال اللقاء العاشورائي السنوي المغلق مع علماء دين وقرّاء المجالس العاشورائية، عبر الشاشة، تحضيراً لإحياء ليالي عاشوراء، إلى أن الصراع ليس مذهبياً أو طائفياً بل سياسي، سواء على مستوى لبنان أو المنطقة، محمّلاً السعودية مسؤولية هذا الواقع.

ورأى السيد نصرالله أن البعض ما زال يكابر ويعاند في موضوع الحرب ضدّ الإرهاب في سوريا، وجدّد القول إن تدخل الحزب منع تمدّد "داعش" و"النصرة" وحمى لبنان.

وأكد أن التهديد الإسرائيلي قائم (ضدّ لبنان)، إلاّ أن "إسرائيل" لا تضمن الانتصار في أية حرب يمكن أن تخوضها ضدّ حزب الله، مجدّداً القول إن التكفيريين يعملون عند الإسرائيلي، واعتبر أن ما يتعرض له الإسلام من تشويه هو الأسوأ في التاريخ. (صحيفة السفير ٢٠١٦/٩/٢٧).

ـ أيّد نائب الأمين العام لحزب الله الشيخ نعيم قاسم "كلّ المساعي التي تساعد على عودة المؤسسات الدستورية إلى نشاطها وعملها الفعّال.

وأضاف: إننا نشجّع على كلّ أشكال الحوار، سواء كانت ثنائية أو جماعية، لأننا محتاجون أن نحاور بعضنا، إذ لا يمكن لأيّ فريق أو بعض الأفرقاء أن يأخذوا البلد إلى حيث يريدون وحدهم". (موقع المنار الإلكتروني ٢٠١٦/٩/٢٥).

*دعا رئيس كتلة الوفاء للمقاومة النائب محمد رعد إلى "الاستفادة وانتهاز الفرص السانحة، وهي قليلة جداً، لأن الزمن بدأ يضيق من أجل أن نجمع شملنا ونعيد النظر في تطلّعاتنا، وعدم الرهان على التدخلات الإقليمية والأجنبية". (موقع المنار الإلكتروني٢٠١٦/٩/٣٠).

ب ـ **أزمة اللاجئين السوريين:**

صدرت خلال النصف الثاني من شهر أيلول المنصرم مواقف أوروبية وأميركية "مطمئنة" للبنان، بأنه لا توجد خطط غربية أو أممية لتوطين النازحين أو اللاجئين السوريين في لبنان (نحو مليوني شخص)، كما تثير بعض القوى والأطراف اللبنانية!

في هذه الفترة أيضاً عُقِد مؤتمر خُصِّص للاجئين في نيويورك، حضره رئيس الحكومة تمّام سلام، الذي طالب بدعم مالي كبير للبنان الذي يتحمّل العبء الأكبر في قضية اللجوء السوري بالنسبة لبلدان الجوار، من دون أن يثير المخاوف الجدّية من محاولات توطين السوريين، أمام هذا المنبر الدولي المهم، الأمر الذي فسّره مراقبون بأنه ناتجٌ عن اعتبارات مذهبية وسياسية (سنيّة) ترفض "تكبير" هذه القضية، والتي يمكن أن تفيد بعض القادة السنّة في مرحلة معيّنة في إطار النزاع السياسي مع الشيعة والمسيحيين، ولو من دون إعلان صريح بذلك!

كيف كانت تطورات هذا الملف خلال الفترة المذكورة؟

*علمت صحيفة "النهار" أن سفيرة الاتحاد الأوروبي في لبنان كريستينا لاسن أبلغت وزير العمل سجعان قزّي، أن المناطق الآمنة التي يمكن للاّجئين السوريين أن يعودوا إليها في سورية لا تزال دون ضمانات، ولا يمكن توفيرها قبل الحلّ السياسي السوري!

وشدّدت على أن توطين اللاجئين لا يمكن أن يُفرض على لبنان، وهناك انطباع أن هؤلاء يريدون العودة إلى ديارهم فور توافر الإمكانات لذلك.

وتحدثت عن سوء الفهم السائد حول عبارة "إعادة توطين اللاجئين" كما وردت على لسان الأمين العام للأمم المتحدة بان كي ـ مون، وهي لا تستهدف إطلاقاً توطين اللاجئين في لبنان. وخلصت إلى تأكيد الحرص على وحدة لبنان واستقلاله وسيادته! (النهار/ الصحافة اليوم ـ موقع المنار الإلكتروني ٢٠١٦/٩/١٧).

*تلقّى لبنان، عبر رئيس الحكومة تمّام سلام، تطمينات من سفراء الدول الخمس الكبرى في بيروت، ومن المنسّقة الخاصة للأمم المتحدة في لبنان سيغريد كاغ، عقب زيارتهم له عشيّة توجّهه إلى نيويورك، حول استمرار "الدعم القوي الدولي لاستمرار الاستقرار في لبنان"، مع التعبير عن القلق العميق حول الشغور في رئاسة الجمهورية، والتطلّع إلى إجراء الانتخابات النيابية في السنة المقبلة، ضمن الجدول الزمني المحدّد.

وقد دعت مصادر ديبلوماسية إلى تصحيح الفهم الخاطئ لعبارة "إعادة توطين اللاجئين"، التي أطلقها المجتمع الدولي، وهي تعني توطينهم في بلد ثالث (غير لبنان وسورية)!

كما شدّدت مراجع دولية ـ بحسب هذه المصادر ـ على أهمية انخراط لبنان في القمّة الدولية التي دعت الولايات المتحدة وعدد من الدول إلى عقدها في نيويورك في ٢٠ أيلول، حول قضايا اللاجئين والهجرة، وكذلك في مؤتمر قمّة الأمم المتحدة المعني باللاجئين والمهاجرين المقرّر عقده في نيويورك في ١٩ منه.

في هذا السياق، نظّمت السفارة الأميركية في عوكر لقاء عبر الإنترنت مع مساعدة وزير الخارجية الأميركية لشؤون اللاجئين والهجرة، آن ريتشارد، التي سبق لها أن زارت بيروت، أكدت خلاله أن "أياً من الدول لا تواجه الأوضاع الصعبة التي يعانيها لبنان في ملف اللاجئين. ومع أنها أثارت مسألة مطالبة الولايات المتحدة لبنان بالسماح للاّجئين السوريين بمزاولة الأعمال "بصورة قانونية والعيش في شكل طبيعي"، نفت في المقابل

الطلب من اللبنانيين أو الضغط عليهم أيّ شكل لتوطين اللاجئين. وأشارت إلى دعم بلادها إقامة مناطق آمنة في سورية لنقل اللاجئين إليها عندما تسمح الظروف بذلك! (صحيفة النهار ٢٠١٦/٩/١٧).

*كرّر الرئيس تمّام سلام من نيويورك "رفض لبنان المطلق للاندماج ومنح الجنسية أو أيّ شكل من أشكال التوطين الدائم للنازحين السوريين، مشدّداً على أهمية أن تعلن الأمم المتحدة خطّة مفصّلة وواضحة لعودة السوريين إلى بلدهم كإجراء لمحاربة إرهاب الأجانب، بما يفتح الآفاق أمام خطوات ملموسة تتّخذ فور أن تسمح الظروف بذلك". (صحيفة البناء ٢٠١٦/٩/٢٠).

*تحدث رئيس الحكومة تمّام سلام في مؤتمر خُصّص للاّجئين في نيويورك (قمّة دولية)، فلفت إلى أن لبنان بلا منازع هو المانح الأكبر في العالم للنازحين، وخصوصاً أولئك الذين أبعدتهم أعمال العنف عن بيوتهم في سوريا.

وأشار إلى أن لبنان قد أنفق، طبقاً لأرقام البنك الدولي، خمسة عشر مليار دولار لتأمين الخدمات العامة والتعليم والصحّة للسوريين والفلسطينيين الذين باتوا يشكّلون ما يوازي ثلث عدد سكّانه. (صحيفة النهار ٢٠١٦/٩/٢١).

وخاطب سلام زعماء العالم، وفي مقدّمهم الرئيس الأميركي باراك أوباما: "الحلّ موجود في أيدي بعض الجالسين هنا في القاعة". (صحيفة اللواء ٢٠١٦/٩/٢١).

*لم يطرح رئيس الحكومة تمّام سلام في نيويورك هاجس توطين اللاجئين السوريين في لبنان بشكل حازم، فيما بدا تناغماً مع الرغبات العربية، خصوصاً السعودية. ويعتبر المحلّل السياسي طارق إبراهيم أن "سلام ينطلق من ثابتة ترفض التطرّق إلى ملف النازحين السوريين إلاّ من بعده الإنساني"!

كما يؤكد المحلّل السياسي إدمون صعب أن "خطاب سلام كان متسامحاً مع العالم، لأنه لا يمتلك موقفاً وطنياً موحّداً بموضوع النازحين، وخصوصاً وأن موقفه في هذا الملف لا يمكن فصله عن موقف طائفته في لبنان، معتبراً أن "رئيس الحكومة متعاطف مع النازحين، ويعتبر نفسه تبعاً لقوميته العربية مسؤولاً عنهم. (هادي فولادكار ـ موقع النشرة الإلكتروني ٢٠١٦/٩/٢١).

*طالب رئيس الحكومة تمّام سلام، من نيويورك، الأمم المتحدة بأن "تضع تصوراً كاملاً لإعادة كريمة وآمنة للنازحين السوريين الموجودين على الأرض اللبنانية، إلى مناطق إقامة داخل سورية، وأن تتولّى العمل مع الأطراف المعنيين على تحويلها إلى خطّة قابلة للتنفيذ في أسرع الآجال، مضيفاً: "في انتظار بلورة هذه الخطّة، نشدّد مرّة أخرى على الطابع الموقّت للوجود السوري في لبنان، ونعلن أن بلدنا ليس بلد لجوء دائم وأنه وطن نهائي للبنانيين وحدهم. (صحيفة البناء ٢٠١٦/٩/٢٣).

II ـ على المستوى الأمني:

ما تزال الحرب مفتوحة بين الجيش اللبناني (والمقاومة) وبين الجماعات التكفيرية، سواء المتواجدة في جرود عرسال وغيرها في البقاع، أو عبر الخلايا والمجموعات الإرهابية الموجودة في شمال لبنان (طرابلس ـ عكّار ـ الضنية) وفي مخيّم عين الحلوة في الجنوب.

وقد حقّق الجيش إنجازاً نوعياً باعتقاله "النظيف" لرأس جماعة (داعش) في مخيّم عين الحلوة، المدعو عماد ياسين، والذي يُعتبر أمير هذه الجماعة الإرهابية وكاتم أسرارها.

كما كشف جهاز الأمن العام عن كلّ أفراد خليّة كسارة ـ زحلة الإرهابية، التي فجّرت عبوة ناسفة منذ شهرين، مع اعتقال عدد من أعضائها. وهذا إنجاز نوعي لجهاز الأمن العام يُضاف إلى إنجازاته السابقة في سياق حرب الأجهزة الأمنية اللبنانية الاستباقية ضدّ الإرهاب.

ما هي أبرز التطوّرات على المستوى الأمني عموماً في لبنان، خلال النصف الثاني من أيلول الماضي؟

*كشف جهاز الأمن العام اللبناني في بيان مفصّل، بعد ختم تحقيقاته [لأول مرّة منذ فترة طويلة] أدوار بعض أفراد "خليّة كسارة" التي تقف وراء تفجير عبوة ناسفة عند مستديرة كسارة ـ زحلة بتاريخ ٢٠١٦/٨/٣١، والتي أدّت إلى مقتل امرأة (سورية) وجرح عدد من المواطنين.

وقد كشفت اعترافات بعض أفراد الخليّة (حوالى عشرة أشخاص) خطورة ما نفّذته الخلية، وما كانت تعتزم القيام به من تفجيرات بعد عمليات رصد واستطلاع مسبقة (في منطقة النبطية وغيرها).

أما أبرز الموقوفين (بينهم سوريون ولبنانيون)، فهو الشيخ بسام الطراس، من بلدة كفردنيس البقاعية، والذي أطلِق سراحه لاحقاً بعد تهديدات وتدخلات من تيار "المستقبل" وأشرف ريفي، رغم اعترافه بدورٍ له في هذه القضية!

اعترافات أفراد الخليّة كشفت عن احترافية لدى أتباع تنظيم (داعش) وخلاياه النائمة في لبنان من جهة، واستخدامها "البريد الميت" على طريقة العدو الإسرائيلي من جهة ثانية (للمزيد من التفاصيل راجع موقع المنار الإلكتروني في ٢٠١٦/٩/١٦ ـ نقلاً عن صحيفة السفير ـ الصحافة اليوم ٢٠١٦/٩/١٦: خليّة كسارة ـ زحلة تتفكك... ودعم دولي لسلام).

*أكدت مصادر عسكرية أن ملف خليّة كسارة سحِب من الأمن العام وسيُسلّم إلى مخابرات الجيش، وبعدما عجز وزير "تيار المستقبل" نهاد المشنوق وأشرف ريفي عن نقله إلى فرع المعلومات، لا سيّما أن "تيار المستقبل" كان في مراحل سابقة يحيل الملفات المتعلقة بأشخاص ينتمون إلى الطائفة السنّية إلى فرع المعلومات لترتيب أوضاعهم!

وشدّدت المصادر على أن مخابرات الجيش ستتعاطى مع هذا الملف بجدّية بعيداً عن الأهواء السياسية، ولن تكون حذرة، كما تلوّح المجموعة "المستقبلية"، وأن مدير المخابرات كميل ضاهر سيتابع الملف حتى النهاية. (صحيفة البناء ٢٠١٦/٩/١٦).

*كشفت تحقيقات الأجهزة الأمنية اللبنانية مع يوسف فخر، الملقّب بـ"الكاوبوي" أن عنصراً (سابقاً) في المخابرات السورية، ويُدعى فهد موسى، أبلغه أن وليد جنبلاط سيتم اغتياله قبل تشرين الثاني ٢٠١٦، لأن السوريين غير راضين عنه وأن الروس تخلّوا عنه! (صحيفة اللواء٢٠١٦/٩/١٦).

*في حدثٍ يكشف حجم الاحتقان في الشارع بين المواطنين اللبنانيين والنازحين السوريين، تحوّل شارع مريم في منطقة دوحة عرمون (ليل أمس) إلى ساحة حرب، إذ انهمر الرصاص من كلّ اتجاه بين عناصر من

(سرايا المقاومة) وأخرى من النازحين السوريين، كان من نتيجتها سقوط ٤ جرحى: لبناني وفلسطيني واثنان مجهولي الهوية.

وقد استمر إطلاق النار لأكثر من ساعة، وما لبث أن توقف بعد أن تدخلت وحدات من الجيش، حيث لاحقت مُطلقي النار وعملت على توقيفهم. (اللواء ٢٠١٦/٩/٢١).

*في إطار الدعم العسكري الأميركي للجيش اللبناني، وصل إلى بيروت قائد العمليات الخاصة في القيادة الوسطى الأميركية اللواء دارسي روجرز، لمعاينة الشراكة بين القوات الأميركية والجيش اللبناني، والاجتماع مع قادة عسكريين لبنانيين، وتسليط الضوء على العلاقة المهنية المستمرة بين القوات الأميركية والجيش اللبناني، وفي شكل خاص التعاون على صعيد التدريب بين البلدين.

وبحث دارسي مع قائد الجيش العماد جان قهوجي، بحضور السفيرة الأميركية أليزابيث ريتشارد، علاقات التعاون بين جيشي البلدين، خصوصاً في مجالات تدريب الوحدات الخاصة وتجهيزها وتأمين احتياجاتها، في إطار برنامج المساعدات الأميركية المقرّرة للجيش اللبناني.

وقالت مصادر عسكرية لـ"البناء" إن "الزيارة تأتي في إطار مساعدة قيادة الجيش ودعم الجيش ضدّ الإرهاب، وللوقوف عند كيفية استعمال المساعدات العسكرية الأميركية للجيش، خاصة أنه لا يتلقّى المساعدات إلاّ من الولايات المتحدة، والتي كانت الدفعة الأخيرة منها مدافع وذخيرة ووعوداً بتقديم طائرات استطلاع من دون طيّار وطائرات هليكوبتر".

ولفتت المصادر إلى أن "أميركا حريصة على العلاقة بين قيادة الجيش اللبناني والقيادة الأميركية، لا سيّما أن زيارات الضبّاط اللبنانيين إلى واشنطن لم تنقطع.

كما أن الجيش اللبناني يشارك في كلّ المناورات الأميركية في الشرق الأوسط، وأثبت كفاءته وخبرته واستعداده في مجال مكافحة الإرهاب". (صحيفة البناء٢٠١٦/٩/٢٢).

*جنّبت المؤسسة العسكرية لبنان دماء ودموعاً جديدة، بتنفيذها عملية أمنية جريئة ونظيفة ومحكمة في وضح النهار، في عمق مخيّم عين الحلوة، أدّت إلى إلقاء القبض على "العقل المدبّر" في تنظيم "داعش" في أكبر تجمّع للاجئين الفلسطينيين في لبنان، المدعو أحمد ياسين، صاحب الألقاب المتعدّدة!

وللمرّة الأولى يتردّد على مسامع اللبنانيين مصطلح "وحدة خاصة من وحدات النخبة في مديرية المخابرات".. وهي المرّة الأولى منذ عقود تطأ فيها قوّة كوماندوس لبنانية أرض مخيّم عين الحلوة، بقرار يهدف إلى إلقاء القبض على أمير "داعش" في المخيّم، الإرهابي المعروف، الذي لطالما تكرّر ذكر اسمه منذ رصِد تواصله المباشر مع مركز إمارة "داعش" في منطقة الرقّة السورية.

وقد تقاطعت المعلومات والمتابعات على أن عماد ياسين كان "قوب قاسين أو أدنى لتنفيذ سلسلة أعمال إرهابية كبيرة متزامنة في أماكن مختلفة، وهدفها إيقاع أكبر عدد من الضحايا وضرب الاقتصاد والسياحة في لبنان، بما يؤدّي إلى جعلها عملية تتجاوز بنتائجها وتداعياتها ما جرى في منطقة الكرّادة العراقية [كما طلب مسؤول العمليات الخارجية في "داعش" أبو خالد العراقي من عماد ياسين] وفي عواصم أوروبية. وتبيّن أن ياسين كان بصدد تنفيذ عمليات متزامنة ضدّ كازينو لبنان، وسط بيروت، مصرف لبنان، محطّتي توليد الكهرباء في الجيّة

والزهراني؛ فضلاً عن التخطيط لتفجير ضخم يستهدف "سوق الإثنين" في مدينة النبطية، واستهداف قوات الطوارئ الدولية (اليونيفيل) في جنوب الليطاني واستهداف محلاّت (KFC) في ضبيّة ودوريات ومراكز للجيش، ومحاولة إشعال جبهة الجنوب عبر عمليات مشبوهة، وتحديداً إطلاق صواريخ "كاتيوشا" باتجاه الأراضي الفلسطينية المحتلة. [التفاصيل في صحف يوم ٢٠١٦/٩/٢٣].

*شرحت مصادر عسكرية في قيادة الجيش بعض تفاصيل اعتقال الإرهابي عماد ياسين، مسؤول أو أمير "داعش" في مخيّم عين الحلوة، من قِبل "قوات النخبة" في الجيش. وأكدت المصادر الإصرار على توقيف كلّ الإرهابيين الضالعين بعمليات ومخطّطات إرهابية من المرتبطين بتنظيمات إرهابية، بدليل أن كلّ جماعة عماد ياسين ومن يتحالف معه قد هجروا منازلهم، في ظل حالة انهيار في صفوف من بايع "داعش" في المخيّم وسار في ركاب ياسين.

ووفق المعلومات الأوّلية، فإن عماد ياسين أخطر بكثير من شاكر العبسي، الذي كلّف لبنان والجيش اللبناني مئات الشهداء والجرحى وخسائر مادية كبيرة وتدمير مخيّم نهر البارد، قبل القضاء على مجموعاته الإرهابية في العام ٢٠٠٨.

ويقول المرجع الأمني في الجيش "إن عقارب الساعة لن تعود إلى الوراء. والعمليات الاستباقية ستتكثّف وصولاً إلى توقيف الرؤوس الإرهابية المتبقية في المخيّم، لأن هؤلاء باتوا يشكّلون برميل بارود يهدّد بحرق المخيّم ولبنان، ولا مجال أمامهم إلاّ تسليم أنفسهم وإلاّ سيلقون مصير عماد ياسين في التوقيت والأسلوب المناسبين". (صحيفة السفير ٢٠١٦/٩/٢٣).

*أكدت مصادر عسكرية في الجيش اللبناني أن "داعش" تلقّى ضربة في مخيّم عين الحلوة أدخلته في مرحلة خلل بالتوازن، مشيرة إلى أن "هذا التنظيم يحتاج إلى فترة لتحضير عمليات إرهابية"، لافتة إلى أن "الإرهابي ياسين كان يحضّر لاستهداف بعض التجمّعات المدنية في مراسم عاشوراء التي تبدأ الأسبوع المقبل، بعدما فشلت محاولات استهداف احتفالات عيد الأضحى". (صحيفة البناء/٢٠١٦/٩/٢٣).

*كشفت مصادر أمنية لـ"الجريدة" الكويتية أن الإرهابي عماد ياسين اعترف بالتخطيط لاغتيال زعيم "تيار المستقبل" سعد الحريري، بعد عودته للاستقرار في لبنان، وظهوره العلني المتكرّر في بيروت، ما قد يُسهّل من الوصول إليه لإنجاز المهمّة! وأضافت المصادر أن مسؤول "داعش" في منطقة الرقّة السورية أبو خالد العراقي طلب من ياسين التفكير في العملية، وأنه مستعدٌ لتأمين كلّ احتياجاته البشرية واللوجستية في حال وضع خطّة محكمة تنال موافقة قيادة "داعش".

وبيّنت المصادر أن الهدف من اغتيال الحريري هو التسبّب في فتنة سنّية ـ شيعية والتخلّص من تيار الاعتدال السنّي في لبنان، لخلق بيئة حاضنة للتنظيم في حال قرّر النزوح من الداخل السوري باتجاه الأراضي اللبنانية•. (عن موقع النشرة الإلكتروني ٢٠١٦/٩/٢٦).

• كما نقِل في وقت سابق عن أن عماد ياسين كان يخطّط لاغتيال الرئيس نبيه برّي والشيخ ماهر حمّود والنائب السابق أسامة سعد.

*أصدرت المحكمة العسكرية برئاسة العميد خليل إبراهيم حكماً غيابياً على الإرهابيين شادي المولوي وجلال منصور بالإعدام، بتهمة تأليف عصابات مسلّحة واستهداف مراكز الجيش اللبناني بالمتفجرات والتسبّب بقتل أحد العسكريين. (صحيفة البناء/٢٠١٦/٩/٢٧).

*رصدت استخبارات الجيش اللبناني سلسلة تحرّكات للمجموعات المسلّحة في بلدة الكنيسة العكّارية، وعملت على معالجتها بالطرق المناسبة، حيث تمّت عملية بعد متابعة دقيقة تمكنت خلالها عناصر الجيش من تطويق المدعو مصطفى عوض داخل أحد المنازل وعملت على مداهمته. لكنه بادر إلى إطلاق النارعلى عناصر القوّة الذين ردّوا عليه بالمثل، ما أدّى إلى مقتله صبيحة يوم الثلاثاء، في وقتٍ طوّق الجيش المنطقة وعمل على توقيف عدد من المطلوبين للقضاء اللبناني. ويُعتبر الداعشي مصطفى محمد الأحمد (الملقّب بمصطفى عوض) المسؤول الأبرز لتنظيم داعش الإرهابي في منطقة وادي خالد العكّارية، وهو يقطن في بلدة الكنيسة المتاخمة للحدود السورية، حيث يقطن عدد كبير من المطلوبين للقضاء اللبناني بتهمة تشكيل مجموعات وخلايا مسلّحة تعمل على تهريب السلاح وتجنيد شبّان وإرسالهم للقتال في سوريا. (موقع المنار الإلكتروني ٢٠١٦/٩/٢٨).

*أفادت الوكالة الوطنية للإعلام أن الجيش اللبناني استهدف في ساعات الصباح الأولى تحرّكات المسلّحين في وادي الخيل والزمراني وقلعة وادي الدب في جرود عرسال. (موقع المنار الإلكتروني ٢٠١٦/٩/٢٩).

*وقّع وزير الدفاع سمير مقبل قرار التمديد لقائد الجيش العماد جان قهوجي لمدّة سنة، "تجنباً لأيّ فراغ على رأس هذه المؤسسة، كما في المجلس العسكري. وبما أن مجلس الوزراء لم يجتمع لغاية الآن، فإن قرار تأجيل التسريح سأتخذه اليوم وسأوقّعه، بحيث من غير الممكن والمعقول، ولا أحد يقبل بأن تبقى أيّ مؤسسة عسكرية وجيش من دون قائد"!

وناشد مقبل "جميع السياسيين ومن يتعاطون الشأن العام، وخصوصاً الإعلام، عدم زجّ هذه المؤسسة في الزواريب السياسية، وطالب بإبعادها عن أيّ صراعات مصلحية".

وأشار إلى أن "بإمكان مجلس الوزراء أن يجتمع بعد أسبوع أو أسبوعين ويتخذ قراراً لتعيين قائد للجيش ويصبح القرار الذي اتخذته معدوماً"!

وقالت مصادر عسكرية لـ"البناء" إن " التمديد لقائد الجيش قانوني، ووزير الدفاع استند إلى ظروف استثنائية قدّرها مجلس شورى الدولة في وقتٍ سابق؛ فضلاً عن أن القانون يسمح ضمن الظروف الاستثنائية التمديد لقائد الجيش إذا لم يبلغ سن الخدمة الفعلية النهائية، وهي ٤٤ سنة، وقهوجي لم يبلغها بعد".

وقد سارع "التيار الوطني الحر" إلى إدانة قرار وزير الدفاع الوطني تأجيل تسريح قائد الجيش، بوصفه "مخالفة فاضحة لكلّ القوانين، خصوصاً أن وزير الدفاع استند في قراره غير الشرعي وغير القانوني هذا إلى حجج واهية لا تخدم المؤسسة العسكرية، لا بل تؤدّي إلى إضعافها وضرب معنويات خيرة ضبّاطها بحرمانهم حقّهم الطبيعي والشرعي في أن يترفّعوا ويتبؤوا أرفع المناصب، خصوصاً في هذه المرحلة التي يقوم فيها الجيش اللبناني بالتصدّي للإرهاب وبمهام وطنية جليلة. (صحيفة البناء ٢٠١٦/٩/٣٠).

ومن المعروف أن الجنرال ميشال عون يطمح منذ مدّة لإيصال قائدٍ موالٍ له إلى قيادة الجيش، والتي ما تزال الضمانة الأقوى بالنسبة للموارنة في ظلّ المتغيّرات الداخلية والإقليمية المتسارعة؛ والحرب الحقيقية التي يخوضها الجيش ضدّ الإرهاب في لبنان.

*يبدأ الكيان الإسرائيلي يوم الأحد (٢٠١٦/٩/١٨) مناورة على مستوى الكيان تحاكي سيناريو حرب شاملة في مختلف الجبهات ـ من قطاع غزة ولبنان وسورية وإيران. هذه المناورة التي يجريها الكيان بشكل سنوي هي استخلاص لعبر حرب تموز ٢٠٠٦، وهي تجري كلّ عام بهدف إعداد الجبهة الداخلية "الإسرائيلية" لأيّ حرب مقبلة.

وحسب صحيفة "يديعوت أحرونوت"، فقد تبلورت معطيات جديدة في جيش الاحتلال الإسرائيلي عن السيناريو الجديد لحرب شاملة، إذ قالت الصحيفة إن "٩٥% من الصواريخ التي ستطلق على "إسرائيل" في أيّ حرب مقبلة ستكون قصيرة المدى (٤٠كلم) وتحتوي على رأس متفجّر يزن ما يقارب العشر كيلوغرامات.

وذكرت الصحيفة أن "٢٣٠ ألف صاروخ من مختلف الأنواع والمديات ستوجّه في الحرب المقبلة نحو "إسرائيل". أما الصواريخ القصيرة المدى التي ستطلق فستكون صواريخ غراد ١٠٧ و١٢٢ملم، وأن منظومة "القبة الحديدية" ستجد صعوبة في اعتراضها. (موقع العهد ٢٠١٦/٩/١٥).